دائمة الحديدة في بيانها الختامي تؤكد :

حشد الطاقات لخوض الانتخابات النيابية القادمة

■ شددت الدورة الاعتيادية للجنة الدائمة المحلية للمؤتمر الشعبي العام بمحافظة الحديدة على أهمية إجراء الانتخابات النيابية الرابعة في موعدها المحدد بيوم (٢٧) إبريل القادم، باعتباره استحقاقاً ديمقراطياً ودستورياً يخص الشعب اليمني. .وعبر البيان الختامي الصادر عن الدورة عن رفض المؤتمريين لأي شكل من أشكال التعطيل التي تلجأ لها أحزاب المشترك للحيلولة دون إجراء الانتخابات في موعدها والالتفاف على الديمقراطية.

المطالبة بوقف الاعتداءات على الثروة البحرية

متابعة/ وليد غالب:

■ ودعت الدورة التي راس اعمالها الشيخ صادق امين ابو راس الامين العام المساعد وبحضور الاستاذ عبده علي بورجي عضو اللجنة العامة ومحمد الرويشان رئيس الدائرة التربوية قيادات وقواعد وانصار المؤتمر الشعبي العام لحشد الطاقات لخوض الانتخابات النيابية القادمة بكل ثقة من اجل إنجاحها و تحقيق أهداف المؤتمر والوطن عامة.

وحيّت اعتيادية دائمة الحديدة المشاركة الفاعلة لأبناء المحافظة وقيادات وقواعد المؤتمر الشعبي العام وانصاره في إنجاح مرحلة تحرير ومراجعة جداول الناخبين وإفشال محاولات أحزاب اللقاء المشترك في افشال تلك المرحلة. وثمنت الجهود العظيمة للأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، رئيس المؤتمر من أجل إجراء الانتخابات النيابية في مناخات حرة وشفافة، ودعوته لجميع الأطراف السياسية من أجل المشاركة في الانتخابات، بما يعزز الممارسة الديمقراطية والتعددية في بلادنا، وجهوده ومواقفه الداعمة للشعب الفلسطيني وكذا الجهود المستمرة من أجل تعزيز التضامن العربي والإسلامي، بما يخدم مصالح وأهداف الأمة العربية والإسلامية.

وأوصت اللجنة الدائمة المحلية بضرورة انجاز قانون تنظيم حمل وحيازة الاسلاح، في ضوء توجهات الرئيس علي عبدالله صالح وبما يكفل تطبيقه ومنع فوضى حمل وانتشار السلاح حفاظا على السكينة العامة. .وأوصى البيان الختامي بتطوير المناهج الدراسية بما يجسد وحدة الفكر والعقيدة وترسيخ مفاهيم الولاء الوطني في أذهان النشء والشباب وفقا لمنهج الوسطية والاعتدال،وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني كونها شريكاً أساسياً في البناء الديمقراطي والمؤسسي.

الاهتمام بالصيادين وصرف طبيعة العمل للكادر التربوي

ودعا إلى الاهتمام بقضايا التربويين وصرف طبيعة العمل للكادر التربوي الإداري، والاهتمام بأوضاع الصيادين والحفاظ على الثروة السمكية من الاصطياد العشوائي، وحماية البيئة البرية والتربة ودعم الجهود المبذولة في مجال النظافة والتحسين.

واكد البيان الختامي لدائمة الحديدة على ضرورة الدعم الكامل للسلطة المحلية في الإجراءات التي تتخذها من اجل إيقاف اعتداءات المتنفذين على أراضي الدولة والمواطنين وتخصيص مساحات مناسبة من الأراضي لأبناء المحافظة لغرض السكن.

مشدداً على ضرورة الاهتمام بمعالجة النقص في الطاقة الكهربائية، ومنع الانطفاءات المتكررة واستكمال تحسين الشبكة الكهربائية وربط عموم مديريات ومناطق المحافظة، إلى جانب معالجة أوضاع الصرف الصحي في الأحياء القديمة من المدينة. .ودعا البيان الختامي إلى مراعاة احتياج المحافظة من الدرجات الوظيفية بما يتناسب مع كثافتها السكانية والاحتياجات من الكوادر الخريجة في مختلف المجالات مع ضرورة توفير مادة الغاز، والمواد الاستهلاكية الأخرى، ومراقبة الأسعار المقررة وضبط المتلاعبين والمخالفين. .واشاد المشاركون في المؤتمر بما تم إنجازه من البرنامج الانتخابي للرئيس، وما بذلته السلطة المحلية وقيادة المجالس المحلية ومطالبتهم في نفس الوقت باستكمال تنفيذ ما تبقى من البرنامج وما فيه خدمة الوطن والمواطن.

واشاد البيان الختامي بدور مؤسسة الصالح الاجتماعية للتنمية وجمعية الحديدة الاجتماعية التنموية الخيرية وغيرها من المؤسسات والجمعيات الخيرية ودعا إلى تعزيز التواصل مع المؤسسات الخيرية بما يحقق الإسهام في معالجة القضايا الاجتماعية والإنسانية.

أبو راس: لا توجد معارضة تطالب بتأجيل الانتخابات إلا في اليمن

■ أشاد الشيخ صادق امين ابو راس الامين العام المساعد للشئون التنظيمية بالمواقف الوطنية والتنظيمية المتميزة لأبناء محافظة الحديدة واصفاً إياهم بالنفل المؤتمري وقال: إنكم جسدتم دوماً التفافكم حول المؤتمر وقيادته، مشيداً بهذا الزخم المؤتمري الذي تشهده المحافظة.

جاء ذلك خلال ترؤسه اعمال الدورة الاعتيادية للجنة الدائمة المحلية للمؤتمر الشعبي العام بمحافظة الحديدة التي حضرها الأستاذ عبده بورجي، عضو اللجنة العامة، ومحمد الرويشان رئيس الدائرة التربوية، وعبدالجليل ثابت رئيس فرع المؤتمر بالمحافظة واحمد سالم الجبلي رئيس الهيئة التنفيذية للمؤتمر بالمحافظة.

وقال ابو راس:إن احزاب المشترك ظلت تماطل وتتململ دون احترام او اعتبار لما يقدمه المؤتمر من تنازلات تلو التنازلات في سبيل إنجاح العملية الانتخابية والحفاظ على المكتسبات الديمقراطية..واضاف: هذه الأحزاب لا تريد سوى تعطيل الانتخابات وإدخال اليمن في فراغ دستوري بحيث تصل إلى مرحلة لا شرعية للبرلمان أو الحكومة، ومن ثم يطالبون بتشكيل حكومة ائتلاف وطني يكون لهم حصة فيها..وسخر الامين العام المساعد من وجود معارضة تطالب بتأجيل الانتخابات أمام إصرار الحزب الحاكم إقامتها في موعدها الدستوري.

وقال: لم يحدث في أي دولة في العالم أن المعارضة تطالب بتأجيل الانتخابات..وفي الدورة القى رئيس الدائرة التربوية بالأمانة العامة للمؤتمر محمد علي الرويشان كلمة النائب الأول لرئيس المؤتمر، الأمين العام للمؤتمر الشعبي عبدربه منصور هادي والتي تضمنت جملة من ومواقف المؤتمر الشعبي العام حيال الأحداث السياسية على الساحة الوطنية والمحلية وتوجهاته خلال المرحلة المقبلة.من جانبه اكد المهندس احمد سالم الجبلي-رئيس الهيئة التنفيذية للمؤتمر بالمحافظة، على أهمية المرحلة القادمة والتي تتطلب تكاتف جهود كل قيادات وابناء المؤتمر من اجل مواصلة مسيرة البناء والتنمية الديمقراطية وقال: إن المرحلة السابقة شهدت تنفيذ العديد من الفعاليات والأنشطة التي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة التي تاتي تحت توجهات رئيس الجمهورية، وتجسيداً للتوابت التي يؤمن بها المؤتمر الشعبي العام، الذي مبداه الاعتدال والوسطية وتعزيز المشاركة الشعبية وتنمية المجتمع في مختلف المجالات. واستعرض الجبلي الإنجازات التي تحققت للمحافظة طيلة الفترة الماضية؛ حيث تحقق خلال العام ٢٠٠٧م (١٢٥) مشروعاً، بكلفة إجمالية (١١,٨٥٩,٠٠٠,٠٠٠) ريال وفي العام ٢٠٠٨م تحقق للحديدة (١١٠) مشاريع بلغت كلفتها الإجمالية (١٠,٣٢٩,٠٠٠,٠٠٠) ريال، فيما هناك مشاريع قيد التنفيذ بـ(٧,٥٥٧,٠٠٠,٠٠٠) ريال.

وأضاف: أنه تم اعتماد (١٥,٢٩٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال للمشاريع الموجودة ضمن البرنامج الاستثماري للعام ٢٠٠٩م، وللمشاريع المركزية (٢,٢٤٣,٠٠٠,٠٠٠) ريال للبرنامج الاستثماري المحلي. من جانبه استعرض عبدالرحمن خورجين نائب رئيس فرع المؤتمر بالمحافظة تقرير نشاط الفرع خلال المرحلة الماضية، وتلا الدكتور/ عبده هديش تقرير قيادة المؤتمر بالجامعة،فيما القت نورية الحاشدي كلمة القطاع النسوي.

بالعين المجردة

حوار الفرصة الأخيرة

سالم باجميل

■ تحتل القضية الأمنية مركز الصدارة من اهتمامات الدولة الوطنية الديمقراطية في اليمن الجديد الذي يريد الشعب اليمني الباسل وكافة قوى الوحدة والديمقراطية أن يكون وطناً خالياً من التمردات والفتن ما ظهر منها وما بطن وطناً حاضناً للأمن والتنمية والاستثمار.

ليس من الأرض اليمنية في شيء من ينخرط في مخطط التآمر الهادف لتمزيق الأرض والإنسان اليمني في الوطن من اقصاه إلى أقصاه.. مهما كانت المبررات والذرائع التي يحاول تسويقها على الناس في الداخل والخارج.. الوحدة فيها منعة لوطننا وشعبنا وقواه الوطنية الحية.. وتخرصات وأكاذيب الانفصاليين مردود عليهم ولا أحد في اليمن الواحد الديمقراطي يتفهم دعاويها الباطلة.

أما الأحزاب فإن كيدها أصبح ضعيفاً ومكروراً من الساس إلى الرأس.. وبعد أن دعاها فخامة الرئيس إلى الحوار حول الاستحقاق الديمقراطي الراهن المتمثل في الانتخابات النيابية انطلاقاً من قواعد الدستور والقانون ونبهها في حوارها هذا أن تستلهم مصالح الوطن والشعب العليا.. وكان الرئيس عظيماً ومؤثراً في دعوة قيادات المؤتمر الشعبي العام وقيادات أحزاب وتنظيمات تكتل المشترك على وجه الخصوص إلى الحوار المسئول والجاد، وإيجاد سبيل آمن للخروج من المأزق الذي أوجدوا أنفسهم فيه.

التاريخ لم ولن يرحم المتلاعبين في خيارات الشعب الوطنية والحضارية والنابحين من الداخل والخارج بشعارات الطائفية المذهبية والانفصال ستقذف حركة التاريخ والتغيير إلى متحف العادات والتقاليد إلى جانب المحراث الخشبي والحاكي وغيرها من وسائل وأدوات العهود الماضية في السياسة والفن وكذا انتاج الخيرات المادية.

الدولة الوطنية والنظام السياسي يحرصان على وحدة صف القوى الوطنية والديمقراطية في الذهاب إلى الانتخابات النيابية الحالية والذود عن الوطن من هجمات المتآمرين الماجورين باسم المذهبية والانفصال والذين يحاولون التلاعب بالقضية الأمنية من دعاة الإرهاب والإرهابيين.. ولمن لا يعلم نكتب أن الدولة والنظام قادران أن يردا الصاع صاعين لمن يتجرأ على إفساد أمن الوطن وإقلاق سكينة المجتمع.

إننا في المؤتمر الشعبي العام لا نملك إلا أن نهيب بشركائنا في الحياة السياسية الجديدة أن يفتحوا عقولهم وقلوبهم استجابة لدعوة فخامة الرئيس الداعية لنا ولهم إلى الحوار فيما نختلف حوله بصدد الانتخابات النيابية المقرر إجراؤها في الـ٢٧أبريل ٢٠٠٩م.

ونترجى لهم ألاّ يهدروا الفرصة العملية والتاريخية المتاحة وسيجدون من المؤتمر كل العون والمساعدة.

الوقت يبرز كحد السيف المرهف.. ولا يسمح بالتسويف والمماطلة في الحوار ولابد أن تتحاور قيادات المؤتمر والمشترك وتخرج بما يحفظ وحدة كلمة وصف أبناء الشعب اليمني حتى يمضي الكل إلى خوض انتخابات حرة ونزيهة.. ومن قبل الانتخابات وبعدها التأكيد على صيانة الخيارات الوطنية والحضارية التي يهددها المتآمرون الماجورون بفعل موقف ورؤى الأحزاب الضيقة والذاتية.

من السهل اليسير أن تقوم الدولة والنظام بالواجب الدستوري والقانوني في الخيارات الوطنية وخوض الانتخابات النيابية باعتبارها استحقاقاً ديمقراطياً للشعب اليمني وليس للأحزاب والتنظيمات رغم أنف الرافضين والمتمنعين منهم.. ولكن الدولة والنظام يؤثران أن تتحاور قيادات المؤتمر والمشترك على ما ينبغي أن يتوافقوا عليه قبل أن الأوان قد فات.

واذا ما قدر لقيادات المؤتمر والمشترك- لسبب او لآخر - أن عجزت عن الوصول الى اتفاق في حوارها الراهن الذي يمثل فرصته الأخيرة تكون قد جنت على أحزابها وخذلت نفسها بنفسها ، وتكون الدولة في هذا الحال في حل عما ينزل بها من الجزاء من جماهير الشعب ..والله نسال أن يقدر ما فيه مصلحة الجميع. ●

المـــرأة والخـــروج عن المألـــوف

▫ كنت قد أعددت بعض الافكار للمشاركة في ندوة النقاش حول المرأة التي نظمها منتدى مدريد بالتعاون مع اتحاد نساء اليمن الاسبوع الماضي..وشاءت الأقدار أن لا أحضر، وعندما راجعت في اليوم التالي عناوين ما كنت قد أعددت ، وجدتني أدفع بها الى رئيس التحرير بعد تكييفها بحيث تغدو ممكنة النشر.. في التراث الإغريقي حيث نشوء الديمقراطيات القديمة «ديمقراطيات السادة» كانت قضية المرأة محل خلاف بين مفكري ذلك العصر، وفقهائه، وكانت لأرسطو آراء قليلاً ما يُشار اليها في السجالات العديدة حول مستقبل المرأة، كان أرسطو يعتقد أن النساء رجال ناقصون، وأنهن كائنات إنسانية تفتقر الى ما هو جوهري في طبيعة الانسان «المقدرة على التفكير»، وفي وقت لاحق اعترف بأن النساء قادرات على التفكير نوعاً ما، الا انه لم يغادر مسلّماته. إذ ظل يردد أن طبيعة الرجل هي انه يفكر بطريقة مميزة إنسانياً.. لقد قلّل هذا العبقري الكبير- الذي بقيت أفكاره محط اهتمام المفكرين والعلماء، وفلاسفة العصر- من قيمة المرأة، ورأى فيها كائناً معنياً بالتكاثر والتناسل.

▫ بقلم الدكتور/

أحمد عبيد بن دغر ●

هذه الآراء والأفكار تغضب نساء العصر، ويجد فيها الرجال- على ما لدى هذا المفكر من مكانة بين فلاسفة العالم- أفكاراً، لم تعد قابلة للاحترام اليوم.

واحتدم النقاش بين أساطين المعتقدات الدينية ما قبل الاسلام، وكان لرجال الدين في معظم الاديان أفكار ليست بعيدة عما ذهب إليه فلاسفة ذلك العصر، ومنهم أرسطو، فهؤلاء كانوا في غالبيتهم يؤمنون بان المرأة إنسان ناقص.

وعندما ظهر الدين الاسلامي الحنيف في الجزيرة العربية وكان المشرق العربي هو البيئة التي ظهرت فيها الديانات الثلاث الكبرى، اليهودية، المسيحية والاسلام.. كانت المرأة كائناً مهدور القيمة، مستباحاً في حياته، وفي حقوقه، عند معظم القبائل العربية والشعوب الأخرى - إلا ما ندر - وظاهرة وأد البنات عند قريش معلومة ومشهورة لدى المؤرخين، والظاهرة في ذاتها تكفي للدلالة على درجة العنف والقسوة الموجهين الى المرأة آنذاك.

التعاليم الإسلامية ارتقت بالتفكير الإنساني وصانت حقوق المرأة بنصوص قرآنية

وكان واضحاً أن التعاليم الإسلامية قد ارتقت بالتفكير الانساني، والمعتقدات الدينية لدى رجال ذلك العصر الى مستوى أرقى مما كان عليه واقع الحال، فنهى الإسلام عن وأد البنات، فأصبحت بذلك حقوق المرأة في الحياة مصانة بنصوص قرآنية، وسنة نبوية صحيحة.

لقد اعترف الإسلام للمرأة بحقوق الحياة، والعمل والميراث وغيرها، لكن بعض الحقوق التي تعتبرها اليوم من البدهيات ظلت محل أخذ وعطاء، ويميل بعض رجال الدين الى تفسير بعض النصوص بما يحقق للرجال سطوة ونفوذاً دائمين، ومازال النقاش بين هؤلاء محتدماً حول «القوامة»، وينكر بعضهم حقها في الولاية، فعندهم لا يفلح قوم ولوا عليهم امرأة.. كما يدعونا البعض الى الاعتقاد بصحة الحديث «النساء ناقصات عقل ودين».. وقد فسرت الدونية في الدين على نحو يثير المزيد من المناقشات بين فقهاء الدين أنفسهم، ولكن الدونية في العقل لم تجد لها تبريراً معقولاً يدركه العقل الانساني المسلم قبل الآخر دون اعتراض ، أو شك.

في القرن الثالث عشر كانت اوروبا حينها مازالت تحاول التماس طريق الخلاص، ويعتمل في واقعها اسباب جديدة للتحول، بدأت بالدين، وبالاصلاح الديني.. كان «توما الاكويني» وهو مصلح ديني مسيحي عاش في القرن الثالث عشر يرى ما كان يرى أرسطو رغم الفارق الزمني، والتطور الحضاري، فهو الآخر لم يرَ في المرأة سوى كائن خلق لأداء الواجبات الطبيعية في التكاثر والتناسل، وقد شك في المرأة، واعتزلها وعنده فهي لا تصلح أن تشغل اي منصب سواء أكان دنيوياً او دينياً، وفكرة القوامة لديه بدت واضحة في بعض افكاره، لقد تشابه الفيلسوف ورجل الدين المصلح كثيراً في قناعاتهما لتأكيد علاقة ما بين تفكير هؤلاء، وهؤلاء، وإن أنكرها بعضهم.. ولم يكن فلاسفة عصر الثورات عصر التنوير متفقين على رؤية واحدة إزاء المرأة، كانت أفكار ارسطو، والتعاليم الدينية عن المرأة قد حافظت على وجودها وامتدادها، وكان على المجتمعات الجديدة التي أخذت بأسباب التقدم- وهي مجتمعات غربية في معظمها-إن تتجاوز هذه المعتقدات عن المرأة، وأن تتمرد على بدهيات عصر الفلسفة القديمة، والعصور اللاحقة لها، وكان على المرأة أن تحصل تدريجياً على اعتراف بدأ يتقدم بقوة بحقوقها المدنية، بما فيها حقوقها السياسية، وقد تقدمت هذه الأفكار لتطرق مجتمعات الشرق التقليدية..

وكان طبيعياً أن ينهض علماء الدين أو قُل بعضهم بدرجة رئيسية للوقوف في وجه هذه الأفكار، لكنهم الآن لا يصمدون كثيراً أمام تقدم الحياة، بمؤثراتها الحداثية.

كان لهذا التراث إزاء المرأة تجلياته في واقعنا العربي الاسلامي، تجلياته الاجتماعية، والثقافية، وكان هذا التراث دينياً في الأساس لا فلسفياً، لأن الفلسفة والاتجاه العقلاني غير المصادم للدين قد تراجع في المجتمعات العربية الاسلامية منذ ابن رشد، وابن خلدون، وما بقي كان يعود في مضامينه الى عصور الانحطاط والتخلف، التي سادت بعد سقوط بغداد تحت وقع سنابك خيول التتار.

ولم يكن المجتمع اليمني بعيداً عن هذا الواقع، إن لم يكن يمثله تمثيلاً حقيقياً.. كان مجتمعنا في النصف الاول من القرن العشرين ذكورياً، محافظاً، تقليدياً، قبلياً، وكانت الأفكار حول المرأة تقليدية بطبيعتها، وما بدأ يتسرب من أفكار جديدة حول المرأة مما يمكن أن يُنظر اليه حينها باعتباره امتداداً لأيديولوجيات الإلحاد العلمانية القادمة من الآخر، وان معتنقي أفكار جديدة حول المرأة هم أيضاً ملحدون، وعلمانيون أو زنادقة.

لكن مؤثرات النهضة العربية التي بدأت مبكرة قليلاً في مصر والشام قد أحدثت قدراً من التأثير المتنامي في التفكير الجمعي للمجتمعات العربية، ومنها المجتمع اليمني، وامتد هذا التأثير الى التفكير السياسي كذلك، وفتحت نوافذ جديدة يمكن اعتبارها الارهاصات الأولى لتغيير موقف المجتمع إزاء المرأة، والاعتراف لها بحقوق وعلى قدم واحد من المساواة مع الرجل.. وبصدور الإعلان العالمي لحقوق الانسان في ١٩٤٨م أخذت المجتمعات العربية والاسلامية تصحو على وقع ثقافة انسانية تتجاوز مسلّمات التراث، وترفض بإرادة عالمية التمييز بين الرجل والمرأة لأي سبب من الأسباب، وهذه الحقوق أصبحت اكثر وضوحاً في الميثاق العالمي لحقوق الطفل، والإعلان الدولي للقضاء على التمييز ضد المرأة.

وعندما قامت الثورة في اليمن بشطريه واتيح للمجتمع اليمني التقدم نحو الحضارة الانسانية، واستقل جزؤه الجنوبي من الاحتلال، وجدت أفكار تناصر المرأة وتعترف بإنسانيتها دفعة قوية، وحصلت المرأة وخاصة في الجنوب على حقوق كانت حتى أكثر من قدرتها على الاستيعاب، وأكثر تقدمية في محيط تتسم تكويناته الاجتماعية والثقافية بالتقليدية وسيادة ثقافة العصور الوسطى.

التقديم في مجال الشراكة السياسية للمرأة لم يتحقق إلا في عهد الرئيس صالح

إلا أن التقدم الحقيقي في حياة المرأة وعلى وجه الخصوص في مجال الشراكة السياسية وفي تفكير الساسة والمهتمين بشأنها لم يحدث إلا فيما بعد قيام الوحدة التي يعود فضل تحقيقها الى الرئيس علي عبدالله صالح ، وخلفه طلائع الوحدويين اليمنيين والمجتمع اليمني بأسره، هذا التقدم انعكس في أمور عدة، أولاً في الدستور اليمني، وثانياً في القوانين التي نظمت حياة المجتمع، في التربية، والصحة، والعمل والحياة السياسية، وثالثاً: وهذا جوهري بسبب الإصرار الواعي للقيادة السياسية على التقدم بالمسار الديمقراطي في اليمن الى الأمام حتى في ظل مناهضة التيار التقليدي في المجتمع، وفي قضية المرأة فإن هذا التيار وحتى اليوم مثّل خصماً سياسياً للمرأة، وبقي في مواقع الخصومة معها لا يبارحها، وأنكر حقها في العمل والممارسة الديمقراطية والشراكة مع الرجل في إدارة الشأن العام، ويبدو ان هذه الخصومة اليوم تتراجع مع تقدم المرأة نفسها، علماً ، ومعرفةً وعملاً واقتصاداً.

وغدت أطروحات بحق المرأة في التعليم، والعمل، وتنمية وتطوير المعارف والمهارات، والمشاركة السياسية الى جانب الرجل مما هو مألوف في الكتابات السياسية والخاصة بالمجتمع والمرأة معاً، ويترسخ على نحو مؤثر القول، بأن المجتمع لن يتقدم الا بتقدم المرأة، وضمان حقوقها، ومشاركتها في مجالات الحياة المختلفة وعلى قدم المساواة في الحقوق والواجبات مع الرجل؛ وصحيح أن هذا الاعتقاد، وهذا القول يواجه رفض بعض المؤسسات التقليدية في المجتمع، لكنه يشق طريقه بنجاح، فيما يتراجع هذا الرفض، وتخفو أصوات دعاته تدريجياً، الأمر الذي يبعث مزيداً من الأمل لدى المرأة، والمرأة المتعلمة على وجه الخصوص.

اليوم المرأة في اليمن تلاحق المرأة في بلدان النهضة العربية الأولى في خطواتها نحو حقوقها كاملة، وفي حالات غير قليلة تحاكيها إنجازاً، وفي ظل التشريعات القانونية الحامية لحقوق المرأة اليمنية سوف تشهد العقود القليلة القادمة تحولاً جذرياً في واقع المرأة اليمنية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

ويوادر هذا النهوض نجدها في تحمّل المرأة اليمنية حقائب وزارية في الحكومات المؤتمرية، اي تعود الى المؤتمر الشعبي العام، وإلى حكمة قيادته السياسية، التقدمية النهج، كما نجدها في عددها الذي سينمو قريباً في المجلسين التشريعيين، النواب والشورى القادمين، وبصورة تحقق لليمن كسباً جديداً، وفتحاً تحتاج شعوب عربية أخرى الى عقود للوصول اليه، كما اننا نستطيع أن نلمس هذا الحضور النسائي في المجالس المحلية، والإدارات الحكومية، هناك اكثر من ٥٠ وكيلة على مستوى وزاري ونحو مائتي امرأة بدرجة مدير عام والآلاف من النساء والعاملات في مختلف المصالح الحكومية والقطاعات الاقتصادية والخدمية، وحتماً فإن ذلك يعود بدرجة أساسية الى أن سياسة تعليم المرأة قد حققت نجاحات ملموسة خلال فترة الثلاثين عاماً هي فترة حكم الرئيس الصالح، وهي ذاتها فترة كان المؤتمر الشعبي العام هو الحزب الحاكم منفرداً بالسلطة، أو متحالفاً مع غيره لفترات غير طويلة.. لقد مثلت النصوص الدستورية المتقدمة حول المرأة المعترفة بمكانتها الاجتماعية المتساوية مع الرجل، وكذلك القوانين النافذة الاخرى التي التزمت هذه النصوص الدستورية، بيئة محفزة للمرأة وحامية لمكتسباتها أمام التيارات المناوئة.

وتدرك القيادة السياسية ان القوانين وحدها وإن مثّلت بيئة حماية لكنها ليست كافية، من هنا برز الاهتمام بتطوير الأداء المؤسسي، وتشجيع المبادرات الاجتماعية وخاصة في مجال تطوير مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الحديثة، والتي تبرز بوضوح كيف ان المرأة اليمنية في المدينة على وجه التحديد، قد جارت شقيقها الرجل فيها، وفي حالات غير قليلة تجاوزته من حيث حسن الأداء وتحقيق الأهداف والنفع العام.

ومع اقتراب الانتخابات البرلمانية في ٢٧ ابريل القادم- حتى وإن تأخرت المعارضة عن المشاركة فيها- تبدو فرص المرأة بالحصول على مقاعد أوفر، وأكثر عدداً أمراً محتوماً، وهذا الإنجاز إذا ما حدث- وسيحدث بكل تأكيد - فسيمثل انتصاراً غير مسبوق للمرأة في اليمن، وحدثاً غير عادي في المحيط الاقليمي، وفتحاً جديداً لقيم الحرية والعدالة والمساواة، وسوف يكون أثره مدوياً، وستصيب آثاره كثيراً من المسلّمات التقليدية في حياتنا، في الوقت الذي سيؤسس لانطلاقة تحول وتغيير حقيقية في واقعنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.. هذه الأفكار قد تبدو متفائلة كثيراً في مجتمع تتحكم فيه شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية، ولكننا نعتصم بالقول المأثور : «تفاءلوا بالخير تجدوه».

● الامين العام المساعد